

الرقم : 60/1100

التاريخ : 2016/5/2

السادة/ بورصة عمان المحترمين

مزيد التحية والاحترام،..

اشارة الى اجتماع الهيئة العامة العادي والذي تم عقده بتاريخ 2016/4/24، نرفق طيبا صورة عن محضر الاجتماع المذكور بعد توقيعه حسب الأصول .

كما ونرفق طيبا التقرير السنوي كما في 31/12/2015 ، راجين التكرم واتخاذ الاجراء اللازم .

وتفضلا بقبول فائق الاحترام،..

بنك الاتحاد



نسخة : الصادر العام  
ملف اجتماع الهيئة العامة

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٠١٦ - أيار
رقم المتسلسل: ٣٤٥
رقم الملف: لـ ١١١
الجهة المختصة: لجنة المطالبات بالطعن

1  
E-01-007-12  
Signature

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي (الثامن والثلاثون)

لبنك الاتحاد

عقد إجتماع الهيئة العامة العادي الثامن والثلاثون لبنك الاتحاد في تمام الساعة العاشره صباح يوم اللحد  
الموافق 24/4/2016 ، في مبني الإدارة العامة .

وقد ترأس الإجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد عصام سلفيتي ، الذي افتتحه مرحباً بالسادة الحضور وخصص  
بالترحيب :

السيد مندوب عطوفة مراقب الشركات عودة حافظ أبو حسان المحترم

السيد مندوب البنك المركزي الأردني فوزي الصوص المحترم

السيد مندوب مدققي الحسابات محمد الكركي المحترم

كما ورحب بمندوبي الصحف المحلية ، وإستهل حديثه طالباً من مندوب عطوفة مراقب الشركات السيد  
الإعلان عن قانونية الإجتماع .

تقدم السيد عودة حافظ بالشكر لرئيس مجلس الإدارة قائلاً يسرني حضور هذا الإجتماع وأعلن اكمال النصاب  
القانوني له بواقع 62% من رأس المال البنك البالغ (125) مليون سهم حيث حضر هذا الإجتماع  
(77,543.815) سهماً بالأصل و(58,489,135) سهماً بالوكالة وهذا ما يشكل ما مجموعه (19054680)  
سهماً ، كما حضر هذا الإجتماع (30)مساهماً من أصل (4,468) مساهماً ، وبعد الإطلاع تبين أن الشركة  
التزمت باحكام قانون الشركات فيما يتعلق بالنشر عن هذا الإجتماع وإستكمال جميع المتطلبات المنصوص  
عليها في قانون الشركات رقم 22 لسنة 1992 وتعديلاته من حيث اللعبات في جريدين رسميين واعلان  
الوسائل الإعلامية المسماة وجميع الاجراءات المتبعة والمطبقة من الشركة هي سليمة وصححة ، كما  
وحضر النصاب القانوني لمجلس الإدارة بعدد أحد عشر عضواً ، بالإضافة لمندوب مدققي الحسابات السادة  
ارنست ويونغ السيد محمد الكركي ، وبناء عليه .... فإن جميع القرارات التي ستتخذ في هذا الإجتماع تعتبر  
قانونية ولزمرة لجميع المساهمين ، واطلب من السيد رئيس الجلسة تعين كاتب للجلسة وتعيين مراقبين  
لفرز الأصوات وال المباشرة بجدول الأعمال وحسب ما هي وارده في صحيفة الدعوة .

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
<b>الديوان</b>
٢٠١٦
٢٠١٦
الرقم المتسق
رقم الملف
الجهة المصدرة



عين السيد رئيس مجلس الإدارة السيد ميسون الضميري كاتباً للجلسة ، وكل من السيد عوني الساكت والسيد محى الدين العلي مراقبين لفرز الأصوات وبدأ بجدول الأعمال .

**اولاً : تلاوة وقائع المجتمع العادي السابق للهيئة العامة :**

طلب السيد رئيس المجتمع من كاتب الجلسة السيد ميسون الضميري تلاوة محاضر المجتمعين السادس والثلاثون والسابع والثلاثون ، فعقب الحضور بطلب قراءة القرارات الصادرة عن الهيئة العامة فقط ، ففاقت السيد ميسون بقراءة القرارات الصادرة عن إجتماعي الهيئة العامة السادس والثلاثون والسابع والثلاثون المنعقدين بعام 2015، وتمت بموجب ذلك المصادقة بالإجماع من قبل الحضور على محاضر إجتماعي الهيئة العامة المذكورين والقرارات التي أخذت بهما .

**ثانياً : تلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للبنك :**

طلب السيد رئيس المجلس من السيد محمد الكركي مندوب السادة إرنست ويونغ تلاوة تقرير مدققي الحسابات لعام 2015 حيث قام السيد محمد بقراءة التقرير .

**ثالثاً : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك خلال عام 2015 والخطة المستقبلية للبنك والمواقفة عليها ودمجها مع البند الرابع إقرار الميزانية العامة للبنك وبيان الدخل والمصادقة عليها.**

افتتح باب النقاش السيد عوني عبيده مستفسراً عن أهم الشركات التي يساهم بها البنك وهل يتم تغييرها واختيار الأفضل دائماً ، فأجاب السيد رئيس المجلس بأن معظم إستثمارات البنك محافظ طويلة الأمد وشركات قليلة جداً التي يتم المتاجرة بها خلال فترات قصيرة ، ومن الشركات طويلة الأمد شركة الاتصالات الفلسطينية وشركة اودنيوم للطاقة الشمسية والبنك العربي ، وشركة مدفوعاتكم وشركة فنادق السياحة الأردنية ، وشركة زارا للاستثمار، فعقب السيد عوني مستفسراً أيضاً عن نتائج الأعمال والأرباح المحققة خلال الربع الأول من العام الحالي 2016 ، حيث أجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأن الأرباح المحققة للربع الأول بلغت حوالي 7100 مليون دينار بعد الضريبة ، وسيتم البدء بتوزيع الأرباح المقرونة اعتباراً من

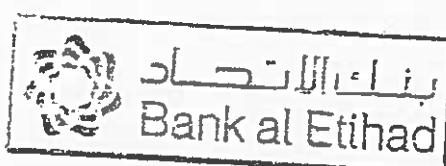
2016/5/15

وإبتدأ المساهم نبيل جلاد استفساره موضحاً بأن لديه سؤالين الأول يتعلق بالدعوى المقامة ضد البنك والمختص المأذوذ لقاء تلك القضايا ، حيث أجبت السيدة المديرة العام بأنها قضايا في بعضها بسيطة وليس لها أثر مادي على البنك وهناك قضية واحدة المقامة من قبل مساعد المحامي العام المدني بقيمة

مليون دولار وهي قضية تتعلق بكمالية مصدره من البنك مشروطه بتحقق شروط معينه اي انها غير سارية المفعول وغير ملزمة الا في حال تفعيل شروط معينه ، وهي صادره لجهه حكوميه وتنعلق برخصه و حقوق تعدين وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني بالطبع يجب أن يكون هناك مخصص بعض القضايا ومنها القضية موضوع النقاش . فعقب السيد نبيل جلاد بان المجموع هو لعدة قضايا وليس قضية واحدة حسب ما هو مبين بالتقدير السنوي ، فأجاب السيد الرئيس بأن الموضع في التقدير هو رصيد جميع القضايا وليس قضية واحدة ، وفي مداخلة للسيد مدير العمليات المالية اشار الى أن البنك يقوم باحتساب مخصص للقضايا حسب تقدير المستشار القانوني للبنك حيث بلغ مخصص القضايا بحدود احد عشر الفا فقط وحسب رأي محامي البنك والمستشار القانوني فلا ضرورة لاحتساب مخصص بالتحديد لهذه القضية لوضعها الجيد .

وأكمل السيد نبيل جلاد استفساره ، عن موضوع بيع فروع البنك في فلسطين فأجابه السيد رئيس مجلس با ان البنك كان يملك فرع واحد فقط في فلسطين وفي رام الله تحديداً وقد قام البنك بدفع مبلغ 50 مليون دولار كمتطلب لسلطة النقد الفلسطينية وعند دراسة فرص التوسيع وافتتاح فروع جديدة في فلسطين وجد البنك ان الكلفة والجهد كبير جدا ، وآثر بناء على ذلك الاستثمار من خلال الدخول كشريك إستراتيجي مع بنك آخر وهو البنك الوطني الفلسطيني وهو استثمار ناجح ، وحصل البنك على عضوية مجلس إدارة البنك أيضا ، ويبلغ رأس المال البنك الوطني الفلسطيني 75 مليون دولار حصة بنك الاتحاد منه 10 % ، وبين السيد الرئيس بأن النتائج المالية الأولى للبنك الوطني الفلسطيني جيدة جدا وسيقوم بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المنتهية بنسبة 5% .

ويبدأ المساهم محمود سمور حديثه شاكراً السيد رئيس مجلس الادارة على النتائج الجيدة للبنك ومنوهاً الى تأثر وصول الدعوة والتقرير السنوي المرسلين الى المساهمين لعنوانه البريدي المثبت لدى البنك في الوقت المحدد ، كما يستفسر عن بند التسهيلات الإنثمانية مباشرة - بالصافي وسبب ارتفاع مخصص تدبي تسهيلات ائتمانية مباشرة 54 مليون وبلغت الفوائد المعلقة 13 مليون دينار ، وإستفسر أيضاً إذا كانت أي من المخصصات هي مقابل تسهيلات ائتمانية ممنوعة للأعضاء مجلس الادارة أو أي من شركائهم ، فأجاب السيد الرئيس بأن البنك يتلزم بتعليمات البنك المركزي الأردني فيما يخص التسهيلات الإنثمانية ، وبخصوص سلامه التسهيلات الممنوعة للأعضاء مجلس الادارة ضمن الحدود المقررة لا يوجد أي تسهيلات ائتمانية متعددة وأو غير عاملة لدى البنك تخصهم وذلك حسب قانون البنوك ، اذ يفقد العضو عضويته في مجلس الادارة ان تعترت أي تسهيلات ائتمانية هو حاصل عليها .



وفي نهاية النقاش إستفسر مندوب مراقب الشركات من المساهمين عن موافقتهم على الميزانية العامة للبنك والبيانات المالية ، ولما لم يكن لدى المساهمين أي اعتراض تمت الموافقة بالإجماع على ما ورد في تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في 31/12/2015 والخطة المستقبلية .

خامساً: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10%:

أعلن السيد رئيس المجلس عن تنسيب مجلس الإدارة للهيئة العامة بتوزيع 10% أرباح نقدية على مساهمي البنك العاملين في سجلاته بتاريخ إجتماع الهيئة العامة للبنك ، وتحت المصادقة من قبل المساهمين بالإجماع .

سادساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31/12/2015.

وافتت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وفي حدود القانون .

سابعاً: إنتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي بتاريخ 31/12/2015 :

تم إنتخاب السادة ارنست ويونغ مدققي حسابات البنك للعام 2015 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

كما أعلم السيد رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة بأن متطلبات الحاكمة الجديدة تتطلب وجود تدقيق خارجي مشترك ما بين شركة تدقيق خارجي لمدة سنة انتقالية ، وعليه طلب رئيس المجلس موافقة الهيئة على تفويض مجلس الإدارة أيضاً بإتخاذ القرار بخصوص تعين مدقق خارجي ثانٍ بعد استدراج العروض وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني على ذلك، ووافتت الهيئة العامة على ذلك .

ولما لم يكن هناك أية أمور أخرى أعلن السيد مندوب مراقب الشركات السيد عودة الحافظ إعلان إغفال باب النقاش بما يتعلق بجدول الأعمال ، وأقفلت الجلسة في تمام الساعة الحادي عشر صباح يوم الاحد الموافق

.2016/4/24

رئيس المجتمع  
عصام سلطيني

مندوب مراقب الشركات

عوده الحافظ

كاتب الجلسة

ميسون الضميري